مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفّات مدى

فلسطينيو الداخل وهبّة اكتوبر 2015
ملف رقم 7، 2015

تحرير: امطانس شحادة

عقد ونصف العقد على «هبّة أكتوبر 2000»

فلسطينيّو 48 بين فكّي الملاحَقة الأَمنيّة لرموز الوعي القوميّ وتجريم العمل السياسيّ

أنطـوان شلحـت وإمطـانس شحـادة

حيفا
كانون الأول 2015

عقد ونصف العقد على «هبّة أكتوبر 2000»

فلسطينيّو 48 بين فكّي الملاحَقة الأَمنيّة لرموز الوعي القوميّ وتجريم العمل السياسيّ

أنطوان شلحت وإمطانس شحادة

قد يُصاب البعض بالدهشة من جرّاء أوجُه التشابه إلى درجة التطابق شبه الكامل بين مُعظم ردّات الفعل الإسرائيليّة الأخيرة على مشاركة الفلسطينيّين في الداخل في الهبّة الشعبيّة الأخيرة التي انطلقت من القدس وتغيّت أساسًا حماية الهُويّة الفلسطينيّة والعربيّة والإسلاميّة لهذه المدينة في مواجهة ما تتعرّض له من ممارسات طمس، وبين أغلبيّة ردّات الفعل على مشاركتهم في هبّات شعبيّة سابقة وخاصّة دورهم في الانتفاضة الثانية عام 2000.

غير أنّ أوجه الشبه هذه تشكّل برأينا دليلًا آخر على أنّ جوهر تعامل إسرائيل مع الفلسطينيّين في الداخل لم يتغيّر، وتُعتبر المقاربة الأَمنيّة السِّمةَ الأبرز المسيطرة عليه منذ ما بعد نكبة عام 1948. ينسحب هذا الأمر على ردّات الفعل الرسميّة بقدر ما ينسحب على ردّات الفعل الصادرة عن كثير من المحلّلين ومعاهد الأبحاث.

يتجاهل أصحاب هذه الردّات حقيقة أنّ قضيّة الفلسطينيّين في الداخل جزء من القضيّة الفلسطينيّة.

وكان عزمي بشارة حدّد ذلك منذ سنوات كثيرة في كتابه المرجعيّ «العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل»، حيث أكّد فيه - في ما أكّد- أنّ العرب في إسرائيل هم سكّان البلاد الأصلانيّون، وهم جزء من الأمّة العربيّة التي تعيش حالة صراع مع إسرائيل، وجزء من الشعب الفلسطينيّ الذي تعرّض إلى عمليّة سطو مسلّح على أرضه شملت هدم مشروعه الوطنيّ.[1] وشدّد على أنّ قضيّتهم نشأت تاريخيًّا كجزء من القضيّة الفلسطينيّة؛ فلولا نشوء قضيّة اللاجئين لما نشأت مسألة «أقلّيّة» عربيّة في الداخل. أمّا الممارسات الإسرائيليّة التي تتضمّن مصادرة أراضي العرب في الداخل ومحاصرتهم وتجميعهم ديموغرافيًّا، بموازاة العمل على إعادة تشكيل هُويّتهم الثقافيّة بما يتناسب مع نهج احتوائهم كأقلّيّات متنافرة

1. بشارة، عزمي. (2008). العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة.

متنازلة عن المساواة الكاملة وعن الشخصيّة العربيّة الكاملة في دولة يهوديّة، فهذه كلّها ليست مجرّد مركّبات في سياسة تمييز عنصريّ، بل هي جزء من سياسة تشكّل استمرارًا تاريخيًّا لقضيّة فلسطين وتضع لنفسها أيضًا أهدافًا تاريخيّة. وهي ما زالت تجري وتنفَّذ بعقليّة كولونياليّة استيطانيّة، وتتّخذ شكلًا كولونياليًّا كذلك.

بالرغم من ذلك، بوسعنا أن نشير إلى أنّ بعض أصحاب ردّات الفعل شخّصوا -ويمكن القول إنّه تشخيص بكفاءة- أنّ إسرائيل فشلت في القضاء على الهُويّة الوطنيّة المشتركة بين السكّان في حيّزات الوجود الفلسطينيّ داخل إسرائيل وخارجها. وثبت مرّة أخرى أنّه بالرغم من «التطوّرات المستقلّة» لمجالات هذا الوجود، فقد بقي ارتباط الفلسطينيّين قويًّا بماضيهم التاريخيّ وبهُويّتهم الفلسطينيّة وبالعلاقات العائليّة، التي تولّد معًا شعورًا بالتضامن يوضع موضع اختبار كلّما نشأ وضع يُلحق أذى بالغًا بحياة الفلسطينيّين أو برموز وطنيّة ودينيّة مثل المسجد الأقصى. ولقد ورد مثل هذا التشخيص -على سبيل المثال لا الحصر- في سياق «تقدير موقف» جديد صادر عن مجموعة باحثين في «معهد أبحاث الأمن القوميّ» في جامعة تل أبيب في أواخر تشرين الأوّل/ أكتوبر عام 2015.[2]

بيدَ أنّ هذا التشخيص لم يُفضِ إلى أيّ استنتاج خارج عن المألوف، واكتفت مجموعة الباحثين تلك بدعوة الحكومة الإسرائيليّة إلى أن تدرس من جديد سياستها العامّة حيال الأقليّة العربيّة في إسرائيل، وبصورة خاصّة أن تسرّع وتوسّع تنفيذ الخطوات التي بدئ بها من أجل «زيادة الاندماج الاقتصاديّ للسكّان العرب». وأشارت في الوقت عينه إلى أنّ هذه الموضوعات بُحثت في الاجتماعات التي جرت في 21 أيّار/ مايو عام 2015 بين رئيس الحكومة ورئيس القائمة المشتركة، وعلى أساسها جرى وضع جزء لا بأس به من الخطط التي تنتظر التنفيذ. ومثل هذه الدعوة صدرت أيضًا عن بعض الأصوات العربيّة في الداخل إلى ناحية تحميل أعضاء الكنيست العرب ولجنة المتابعة العليا مسؤوليّة تبعات هذه السياسة الإسرائيليّة.[3]

ونظراً إلى أنّ هذه التطوّرات أتت بالتزامن مع مرور عَقد ونصف العقد على هبّة أكتوبر عام 2000، ارتأينا أن نخصّص مقال وجهة النظر هذا لتلك الذكرى وما عنته بالنسبة إلى كينونة الفلسطينيّين في الداخل. وسنحاول من خلال وجهة النظر أن نغوص بشكل أساسيّ على المقاربة التي تتّسم بها السياسة الإسرائيليّة العامّة إزاء هؤلاء الفلسطينيّين ارتباطًا

2. دورون ماتسا ومئير إلران وإيتمار رداي: «الجمهور العربيّ في إسرائيل على خلفية الأحداث العنيفة الأخيرة»، «مباط عال»، عدد 757، 22/10/2015، معهد أبحاث الأمن القوميّ في جامعة تل أبيب: http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=10847
3. ميعاري، سامي. «في انتظار التغيير»، صحيفة معاريف، 15/11/2015 (النسخة الورقية). نوهت الصحيفة بأن الكاتب محاضر في قسم دراسات العمل في جامعة تل أبيب وباحث زميل في «المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية»- القدس.

بتلك الهبّة، وفي ما إذا كانت مشدودة إلى جذور هذه السياسة منذ نكبة عام 1948 وصولاً إلى مطلع الألفيّة الحاليّة.

وفي الوقت عينه، سنحاول أن نستقرئ آخر تجلّيات تلك السياسة ومظاهرها التي تأجّجت بالتزامن مع كتابة وجهة النظر هذه عبر قرار الإعلان عن الحركة الإسلاميّة- الجناح الشماليّ حركة غير قانونيّة، الذي اتّخذه المجلس الوزاريّ الإسرائيليّ المصغَّر للشؤون السياسيّة- الأَمنيّة يوم 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

المنظور الأمنيّ

ثمّة شبه إجماع لدى الباحثين في شؤون فلسطينيّي 1948 على أنّ أبرز تحوُّل في السلوك والمواقف السياسيّة لدى هؤلاء الفلسطينيّين إلى ناحية توكيد الفلسطنة على مستوى الهُويّة حدث بعد حرب حزيران/ يونيو عام 1967 وما أسفرت عنه من احتلال الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة،[4] وتجسّد هذا التحوُّل على نحو خاصّ في زيادة وعيهم بكونهم مجموعة قوميّة تعيش في دولة إسرائيل وتُطوِّر التنظيم السياسيّ، وتنشئ مؤسّسات سياسيّة وقوميّة أخرى، وهو ما أسفر عن البدء برفع مطالب جديدة غايتها تغيير تعامل الدولة معهم، وبلغ هذا التحوّل ذروته في يوم الأرض في العام 1976.

غير أنّ التعامل الإسرائيليّ مع هؤلاء السكّان الفلسطينيّين من منظور أمنيّ فقط لم يتغيّر قَطّ، واستمرّ في ثمانينيّات القرن العشرين المنصرم، كما تدلّ على ذلك مثلاً توصيات قدّمها عضو الكنيست (الأسبق) أمنون لين في العام 1980 إلى لجنة الخارجيّة والأمن في الكنيست في شأن صَوْغ سياسة تجاه العرب في إسرائيل.[5]

وجاء في توصيات لين هذه أنّ على دولة إسرائيل أن تتعامل مع معظم المواطنين العرب كمشكلة أمنيّة من الدرجة الأولى، وأنّ سبب هذه المشكلة يعود إلى تطرُّف الجزء الأكبر من المجتمع العربيّ لا إلى إسرائيل. وأضاف أنّ التوصيات التي يقدّمها تندرج في سياق الأهداف الرامية إلى منع وتضييق حيّز العمل وإضعاف ومراقبة وتشويش عمل التيّارات أو الجهات المتطرّفة داخل المجتمع العربيّ، بغية منعها من جرّ السكّان العرب إلى مغامرات خطرة ضدّ الدولة، كما يجب منعها من تحضير البنى التحتيّة التنظيميّة لفعل ذلك. ومن ضمن

4. Rouhana, N. Nadim. 1997. **Palestinian Citizen in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict**. Yale-University Press; Rouhana, N and Ghanem, A. 1998. "The Crisis of Minorities in Ethnic State: The Case of Palestinian Citizen in Israel", *International Journal of Middle East Studies*, 30,(3): 321-34.

5. لين، أمنون، 1980. اقتراح سياسة لنشاط الدولة في أوساط عرب إسرائيل، رؤوس أقلام لأبحاث داخليّة في لجنة الخارجيّة والأمن في الكنيست.

التوصيات التي قدّمها تطوير البلدات العربيّة، ودعم الفئات المعتدلة ماديًّا ومعنويًّا وبكلّ الإمكانيّات المتاحة، بالتوازي مع سياسة ردع وترهيب التيّارات المتطرّفة. وأكّد أنّه بغية تنفيذ هذه التوصيات، قد تكون هناك حاجة إلى تغيير قوانين، وإلى مراقبة صارمة للتيّارات المتطرّفة.

ويمكن القول إنّ فترة التسعينيّات من القرن المنصرم تُعتَبَر بمثابة أكثر الفترات هدوءًا في ما يتعلّق بعلاقة الفلسطينيّين في الداخل مع إسرائيل، والمقصود تحديدًا فترة ولاية حكومة يتسحاق رابين خلال الأعوام 1992- 1996 والتي عدّها البعض بمنزلة «فترة ذهبيّة» في علاقة حكومة إسرائيل بالفلسطينيّين.

ووَفقًا لأحد الباحثين الإسرائيليّين، إنّ «عمليّة السلام» التي انطلقت إثر توقيع اتّفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة (العام 1993) أثّرت في اتّجاهين متناقضين على الفلسطينيّين في إسرائيل. فمن جهة أولى، اعترفت حكومة رابين بشرعية مطلب المساواة المدنية للفلسطينيّين، ومن جهة أخرى فإنّ اتّفاق السلام تَجاهلَ -من زاوية رؤية الفلسطينيّين في الداخل- موضوعات وجوانب العدل التاريخيّ أو الغبن الذي لحق بالفلسطينيّين في الداخل. ولذلك أنتجت عمليّة أوسلو توجّهات متناقضة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل: الرغبة في الاندماج لدى المعتدلين (يشمل هذا الباحثُ حزبَ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ضمنهم)، وتوجّه الاغتراب لدى الفئات القوميّة.[6] معنى هذا أنّ «عمليّة السلام» ببساطة أنتجت توجُّهات تراوح بين تيّار الأسرلة وتيّار الفلَسْطَنة. وفي وقت لاحق، أدّى فشل أوسلو وَ «عمليّة السلام» برُمّتها إلى تعزيز تيّار الفلَسْطَنة.[7]

إنّ المحطّة التالية بعد أوسلو، التي يمكن القول إنّها أنتجت سلوكًا جديدًا لدى الفلسطينيّين في الداخل يشدّد على النضال في مَحاور داخليّة (مثل يهوديّة الدولة، وعلاقات القوّة، ومسألة المهجَّرين واللاجئين، والتي شكّلت من جهة مقابلة دليلاً على حدوث تغيُّر في تعامل الدولة معهم)، تمثّلت في هبّة أكتوبر وانتفاضة الأقصى في العام 2000. وعلى الرغم من أنّها لم تكن نقطةَ التحوّل الوحيدة، فإنّها كانت الأبرز. وبعدها جاءت الحرب على لبنان في العام 2006 (التي أُسْمِيَتْ إسرائيليًّا «حرب لبنان الثانية»)، ونشْر وثائق الرؤيا المستقبليّة من جانب مؤسّسات فلسطينيّة في الداخل تسعى إلى تحديد علاقة المجتمع الفلسطينيّ مع دولة إسرائيل، في نهاية العام 2006 وبداية العام 2007، ومن ثَمّ الحرب على غزّة في نهاية العام 2008 وبداية العام 2009.

6. Reiter , Y. itzhak, 2009. "Israel and its Arab Minority": www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/isdf/text/reiter.html
7. غانم، أسعد، ومهنّد مصطفى، 2009. الفلسطينيّون في إسرائيل: سياسات الأقلّيّة الأصليّة في الدولة الإثنيّة. رام الله: مدار.

إنّ هـذه المحطّـات كلّهـا أثّـرت تأثـيرًا مبـاشرًا في طبيعـة العلاقـات بـين دولـة إسرائيـل والسـكّان الفلسـطينيّين عامّـة، وفي المقابـل رفعـت مسـتوى الملاحقـة السياسـيّة الأمنيّـة لتيّـارات فكريّـة وتنظيمـات سياسـيّة حزبيّـة رأت الدولـة أنّهـا تتحمّـل مسـؤوليّة مبـاشرة عـن تغـيُّر الوعـي السـياسيّ لـدى الفلسـطينيّين في إسرائيـل، وعـن تغـيُّر سـلوكهم السـياسيّ، حتّـى باتـوا في نظرهـا يشـكّلون تهديـدًا كامنًـا عـلى طبيعـة إسرائيـل كدولـة يهوديّـة.

إنّ توصيـات لـين، التـي أوردناهـا في الفقـرات السـابقة، لا تختلـف كثـيرًا عـن رؤيـة دولـة إسرائيل ونهجهـا خـلال فـترة الحكـم العسـكريّ مـن ناحيـة، ومـن ناحيـة أخـرى تبـدو قريبـة إلى حـدّ بعيـد مـن توصيـات «لجنـة أور» والسياسـات الحكوميّـة المنتهَجـة حِيـال السـكّان العـرب بعـد الانتفاضـة الثانيـة وهبّـة أكتوبـر، كمـا سـنوضّح في الفِقـرات التاليـة.

لعـلّ الاسـتنتاج المطلـوب مـن ذلـك هـو أنّ هنـاك عقيـدة ثابتـة لتعامـل الدولـة مـع المواطنـين العـرب الفلسـطينيّين ترتكـز إلى رؤيتهـم كعـدوّ وخطـر أمنـيّ عـلى دولـة إسرائيـل، بالإضافـة إلى تهديدهـم الطابـع اليهـوديّ للدولـة الـذي أضيـف أخـيرًا كأحـد بنـود الأمـن القومـيّ.[8] وترجمـة هـذا التعامـل أو البعـد الأمنـيّ والملاحقـة السياسـيّة إزاء كلّ مـن تعرّفهـم إسرائيـل عـلى أنّهـم منتمـون إلى تيّـارات متطرّفـة، تشـتطّ أو تنخفـض وَفقًـا للظـروف السياسـيّة والتصرّفـات السياسـيّة للفلسـطينيّين، ووَفقًـا لنوعيّـة مَطالبهـم السياسـيّة. وهـذا مـا يفـسّر الفـرق، في علاقـات الدولـة مـع المواطنـين الفلسـطينيّين، بـين تسـعينيّات العقـد المنـصرم ومـا بعـد الانتفاضـة الثانيـة وهبّـة أكتوبـر. وقـد تُرجمـت هـذه العقيـدة في مسـتخلصات «لجنـة أور».

«لجنة أور»- السياق والدلالات

في أعقـاب هبّـة أكتوبـر 2000 ومـا رافقهـا مـن مقتـل 13 شـابًّا فلسـطينيًّا مـن الداخـل برصـاص قـوّات الشرطـة، عيّنـت حكومـة إيهـود بـاراك «لجنـة أور» («لجنـة التحقيـق الرسـميّة حـول أحـداث العنـف بـين قـوّات الشرطـة ومواطنـين إسرائيليّـين») بنـاء عـلى مطلـب الجماهـير العربيّـة عشـيّة الانتخابـات البرلمانيّـة للكنيسـت عـام 2001، وأنيطـت بهـذه اللجنـة مهمّـة تقـصّي وقائـع تلـك الأحـداث.

وتنطلـق «لجنـة أور» في اسـتنتاجاتها مـن أنّ المظاهـرات العربيّـة للتعبـير عـن الاحتجـاج والتضامن هـي «أعمـال شـغب» لا أكثـر ولا أقـلّ. وهـي تسـهب في شرح خطورتهـا وعنفهـا، مـن دون أن تـرى

8. روحانا، هامش رقم 4؛ رايتير، هامش رقم 5. شفطان، دان، 2011. الفلسطينيّون في إسرائيل: كفاح الأقلّيّة العربيّة في الدولة اليهوديّة. تل أبيب: زمورا- بيتان (عبريّ).

في الاحتجاج حالة تعبير عن قلق حقيقيّ لدى السكّان العرب إزاء ما يجري في المناطق العربيّة المحتلّة منذ العام 1967، وحالة تعبير عن موقف سياسيّ أبْدَوْه تجاه الأحداث.[9]

تقول «لجنة أور»، في معرض سرد سيرورة التوتّر الحاصل في علاقة الدولة مع المواطنين العرب، التي أدّت إلى اندلاع أحداث الاحتجاج، إنّ تراكم الغبن والتمييز اليوميّ تجاه الأقلّيّة العربيّة ونضوج عدّة عوامل داخل المجتمع العربيّ وعدّة تغيُّرات في الدولة بعد بدء «عمليّة السلام»، ساهمت جميعًا في تنامي مشاعر العداء تجاه الدولة، وفي اندلاع المواجهات في العام 2000. المقصود بذلك أنّ اللجنة تدّعي أنّ الدمج بين تلك الأسباب فقط يفسّر التحوّلات داخل المجتمع العربيّ واندلاع المواجهات.

وفي هذا السياق، تشير اللجنة إلى عدّة مَحاور يُترجم فيها هذا الواقع، في مقدَّمها:

- المكانة السياسيّة المتدنّية للأقلّيّة العربيّة في دولة قوميّة/ دينيّة كدولة إسرائيل، وتتشابه هذه الحالة - على حدّ تعبير اللجنة- مع سائر الدول القوميّة التي تعيش فيها أقلّيّات.
- انعدام الحقوق الجماعيّة للأقلّيّة يزيد من التوتّر القائم مع الدولة.

وبالرغم من أنّ هذا الواقع رافق حالة السكّان العرب منذ إقامة الدولة، لم يؤدِّ إلى صدامات ومواجهات بين المواطنين العرب وقوّات الشرطة، إلّا في أحداث يوم الأرض. تقول «لجنة أور» إنّ «تراكُم الغبن والتمييز أصبح منذ التسعينيّات مصدر توتُّر بين الدولة والسكّان العرب، وذلك بفعل عدّة تغيُّرات أساسيّة، أسهمت في تنامي السخط والغضب إلى حدّ اندلاع «أعمال العنف» من قِبَل السكّان العرب».[10] ومن أبرز هذه التغيُّرات -وَفقًا لتقرير اللجنة-: استمرار وتراكم الإجحاف تجاه الأقلّيّة؛ التغيُّرات في الوعي السياسيّ والقوميّ لدى السكّان العرب؛ التغيُّرات الديموغرافيّة وتزايُد عدد ونسبة العرب في دولة إسرائيل؛ الارتفاع في مستوى المعيشة والتحسُّن الاقتصاديّ (وهو ما أدّى إلى تنامي الشعور بالقوّة لدى السكّان العرب)؛ الانكشاف الإعلاميّ على شبكات إخباريّة غير إسرائيليّة وارتفاع مستويات التعليم (وهو ما أسهَمَ في تغيُّر الوعي السياسيّ لدى السكّان العرب)؛ بروز طبقة مثقّفين وأكاديميّين عرب أخذت تطالب بتحقيق المساواة الجوهريّة بين اليهود والعرب في الدولة دون الاكتفاء بالمساواة الشكليّة السطحيّة والتي -في المعتاد- اختُزِلت إلى قضايا الميزانيّات، وبالتالي بات

9. تقرير لجنة أور. اللجنة الرسميّة للتحقيق في أحداث العنف بين قوّات الشرطة ومواطنين إسرائيليّين. تقرير اللجنة متوفّر باللغة العبريّة على الموقع التالي: http://uri.mitkadem.co.il/vaadat-or/
10. تقرير لجنة أور.

المجتمع العربيّ يطالب الآن بما هو أعمق من ذلك وبالخوض في قضايا تعريف وماهيّة الدولة؛ تقوية المجتمع المدنيّ العربيّ، وارتفاع عدد المؤسّسات الأهليّة- مؤسّسات المجتمع المدنيّ، الأمر الذي أسهم في عمليّة تمكين المجتمع العربيّ وزيادة الوعي السياسيّ والبدء باستعمال آليّات عمل جديدة لتحسين مكانته السياسيّة والاجتماعيّة ولتغيير تعامُل الدولة مع الأقلّيّة؛ إقامة أحزاب عربيّة جديدة غير مرتبطة بالأحزاب الصهيونيّة، وتزايُد الفاعلين والنشطين في العمل السياسيّ والشأن العامّ.

وتؤكّد اللجنة كذلك أنّه برز عمل فئة أو مجموعة سياسيّة «متطرّفة» (وَفقًا لتسمية اللجنة) تعمل في المجال السياسيّ أخذت تتحدّى النظام السائد، وتعبّر عن رفضها القبول بترسيخ دونيّة المكانة السياسيّة والمدنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للعرب في الدولة، وبالأساس تحوُّل شعار «دولة كلّ مواطنيها» إلى إجماع داخل المجتمع العربيّ، بقيادة حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ كما تزايدت قوّة الحركة الإسلاميّة- الجناح الشماليّ، التي تُعتبر حركة راديكاليّة تؤثّر سلبًا في المجتمع العربيّ. وترى اللجنة أنّ هذين التيّارين يُعتبران أبرز العوامل «المتّهمة» التي غيّرت الخطاب السياسيّ لدى المجتمع العربيّ، بل تسبّبا في تطرُّف هذا المجتمع.

كما ترى اللجنة أنّ تزايد عدد الجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة وتنامي تأثيرها في السياسة العربيّة يشكّلان عاملًا إضافيًّا في تطرُّف المجتمع العربيّ، لكونها مؤسّسات أقيمت على أساس قوميّ وتعمل على تمكين المجتمع العربيّ، والنضال من أجل المساواة ومن أجل تغيير السياسات الحكوميّة. وجلّ ما تخشاه الدولة، وَفقًا لتقرير اللجنة، هو أن تتحوّل هذه المؤسّسات إلى قواعد وطنيّة قوميّة تعمل ضدّ الدولة. كذلك ترى أنّ الفئة الأكثر تطرُّفًا لدى المجتمع العربيّ هي فئة الشباب -التي تشكّل أكبر فئة عمْريّة لدى المجتمع العربيّ- ولا سيّما طلّاب الجامعات.

وبالتالي يمكن الاستخلاص أنّ تلك الفئات والحركات السياسيّة، التي أشار إليها التقرير على أنّها أبرز عوامل «التطرّف»، أضحت المرشّحة لأن تحظى بـِ «اهتمام» المؤسّسات الأمنيّة للدولة ولأن تكون عنوانًا رئيسيًّا لسياسات الاحتواء والملاحقة السياسيّة والأمنيّة من جانب الدولة.

عند هذا الحدّ، لا بُدّ من أن نشير إلى أنّه في مجال تطبيق أو تنفيذ توصيات «لجنة أور»، فإنّ الاعتقاد السائد أو الانطباع العامّ هو أنّ الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة لم تأخذ هذه التوصيات على مَحْمل الجِدّ وتجاهلتها تمامًا، إلّا أنّنا نعتقد أنّ الحقيقة تبدو مغايرة كلّيًّا.

فبعد إصدار توصيات «لجنة أور»، قامت الحكومة الإسرائيليّة بتعيين لجنة وزاريّة لإعداد توصيات للحكومة حول تطبيق استنتاجات «لجنة أور»، وذلك في قرارها حامل الرقم 772 الذي اتّخذته في الـ 14 من أيلول/ سبتمبر عام 2003. وتألّفت هذه اللجنة («لجنة لبيد») من نائب رئيس الحكومة إذّاكَ ووزير العدل يوسف (تومي) لبيد (رئيس اللجنة)، ومن كلّ من الوزراء إفرايم إيتام، وبيني ألون، وتساحي هنغبي، وتسيبي ليفني، وجدعون عزرا وأبراهام بوراز (أعضاء اللجنة). وأعلن لدى إقامتها أنّ من مهمّات «لجنة لبيد» دراسة تقرير «لجنة أور» وتقديم توصيات إضافيّة بقدر الحاجة.

ويُستدَلّ من التوصيات التي توصّلت إليها «لجنة لبيد» أنّ هذه اللجنة قامت بقلب الحقائق رأسًا على عقب، وبدلًا من تطبيق توصيات «لجنة أور» فعلًا، عملت على توجيه المزيد من اللوم إلى الضحيّة والتحريض على المواطنين العرب وقيادتهم، وعلى محاولة ترسيخ الأسرلة من خلال فرض الخدمة الوطنيّة- المدنيّة والعسكريّة، ورموز الدولة، وغير ذلك من توصيات.[11]

ومن بين أبرز توصيات «لجنة لبيد» بشأن «الوسط العربيّ» (الأدبيّات الإسرائيليّة الرسميّة تستخدم-في المعتاد- مصطلح «الوسط العربيّ» في ما يتعلّق بالمواطنين الفلسطينيّين في مناطق العام 1948 من منطلق تجاهل هُويّتهم القوميّة ومطالبهم الجماعيّة) لا بدّ من ذكر ما يلي:

أ. **إقامة سلطة حكوميّة لتقدّم قطاع «الأقلّيّات»** (تستخدم اللجنة مصطلح «الأقليّات» بدلًا من مصطلح «السكّان العرب» أو «السكان الفلسطينيّين؛ وذلك أنّها لا تعترف بوجود جماعة عربيّة أو فلسطينيّة بل أقلّيّات دينيّة وغيرها. وفي المعتاد يجري التقسيم بين مسلمين ومسيحيّين ودروز وبدو. وهذا طبعًا يعكس موقفًا ومقولة سياسيّة لدى اللّجنة): تُقام سلطة حكوميّة لمعالجة المشكلات الخاصّة بالأوساط غير اليهوديّة، ومن هذه المشكلات ما يتعلّق بشؤون التخطيط والبناء والميزانيّات ومنع التمييز والتمثيل المناسب في الوظائف الحكوميّة وترقية التعليم والاندماج في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليَّيْن، وتقديم التقارير في هذا الشأن إلى رئيس الحكومة واللجان الوزاريّة.

ب. **اندماج أبناء وبنات «الوسط العربيّ» في إطار خدمة وطنيّة- مدنيّة**: تقترح «لجنة لبيد» أن تشجّع الحكومة إقامة خدمة وطنيّة رسميّة ومدنيّة يُؤدّيها المواطنون

11. تقرير توصيات لجنة لبيد حول مستخلصات لجنة أور، متوفّر باللغة العربيّة على الموقع التالي: http://mops.gov.il/Documents/Publications/Reports/LapidReportpart2.pdf

الإسرائيليّون ممّن لا يُدْعَوْن إلى الخدمة العسكريّة بحيث يكون بإمكانهم تأدية هذه الخدمة تطوُّعًا ضمن إطار مجتمعهم، والحكومة من جانبها تشجّع توسيع دائرة المتطوّعين من أبناء «الوسط العربيّ» في الجيش وفي شرطة إسرائيل وغيرهما من الأطر الأخرى، وتدرس الطرق الكفيلة بتشجيع هذه الأعمال التطوُّعيّة.

توصيات «لجنة لبيد» بشأن زعامة «الوسط العربيّ»

كذلك أوصت «لجنة لبيد» بأن تناشد الحكومة زعماء «الوسط العربيّ» مؤازرة جهودها الرامية إلى تشجيع المساواة بين القطاعات، فيما تعمل الحكومة الإسرائيليّة قدر استطاعتها على تأمين حقوق العرب في إسرائيل في المجال الشخصيّ وفي المجال العامّ على حدّ سواء، مؤكِّدة أنّ على العرب واليهود أن يسهموا إسهامًا فعّالًا في تحسين العلاقات بين قِطاعات السكّان بعد صدمة أكتوبر عام 2000.

كذلك أوصت اللجنة أن تناشد الحكومة زعماء «الوسط العربيّ» أن يمتنعوا عن التحريض على الدولة ومؤسّساتها، وأن يتجنّبوا كلّ تحريض قد يؤدّي إلى أعمال عنيفة، وأن يقْدِموا على شجب كلّ أعمال العنف ووضع حدّ لكلّ محاولة ترمي إلى خدمة المصالح بطرق غير مشروعة، والاحتراس من طمس الحدود بين الصلةِ بالفلسطينيّين من سكّان الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، وأهدافٍ لا تتماشى مع واجب كلّ مواطن بالإخلاص لدولته، وإنماء وعي مدنيّ بين أبناء «الوسط العربيّ» مع الحرص على تنفيذ القوانين المحلّيّة وبصورة خاصّة في ما يتعلق بالبناء وجباية الضرائب، والحرص على رفع أعلام وشعارات الدولة على الأبنية والمؤسّسات العامّة، وتشجيع اشتراك أبناء «الوسط العربيّ» في الوظائف الحكوميّة، والتطوّع في أُطُر مدنيّة كالحرس المدنيّ، والإسهام في تحسين الأجواء بين العرب واليهود عن طريق التعاون الاجتماعيّ والتربويّ والثقافيّ وعلى الأخصّ لدى الأحداث والشباب.

وتضيف «لجنة لبيد» أنّها على ثقة من أنّ تطبيق توصياتها سيسهم إسهامًا مهمًّا في إزالة الترسّبات والتوتّرات التي أدّت إلى الحوادث المأسويّة في أكتوبر عام 2000، مع الحفاظ على طابع دولة إسرائيل «دولةً يهوديّةً ديمقراطيّةً».

وعلى ما يبدو، استنتجت الدولة من تقرير «لجنة أور»، ومن ثمّ من تقرير «لجنة لبيد»، أنّها تستطيع الاستمرار في انتهاج التمييز والغبن تجاه الأقلّيّة العربيّة، دون المخاطرة بتدهور الأوضاع إلى مصادمات بين الدولة والأقلّيّة، شرط أن تتعامل مع المسبّبات والدوافع السياسيّة الداخليّة في المجتمع العربيّ التي أدّت إلى تلك المواجهات، وَفقًا لتحليل الدولة.

ونقصد هنا أنّ الدولة والمؤسّسات الأمنيّة وصلتا إلى اقتناع أنّ منع تكرار المصادمات لا يحتّم تغيير ظروف المواطنين العرب المعيشيّة، وتغيير مكانة الفلسطينيّين السياسيّة والقانونيّة، بل يحتّم أكثرَ التعاملَ مع أسباب التطرّف السياسيّ، من قبيل:

- التعامل الصارم مع الأحزاب السياسيّة والحركات السياسيّة التي اتُّهمت بالتطرّف، وعلى وجه التحديد التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ والحركة الإسلاميّة-الجناح الشماليّ. وهذا التعامل الصارم بلغ ذروته في ملاحقة زعيم التجمّع عزمي بشارة وزعيم الحركة الإسلاميّة الشيخ رائد صلاح، وصولًا إلى قرار إعلان الحركة الإسلاميّة-الجناح الشماليّ غيرَ قانونيّة. ويعني هذا القرار الأخير أنّ أيّ شخص ينتمي إلى هذه الحركة -من تاريخ اتّخاذه (يوم 2015/11/17) فصاعدًا، أو يقدّم لها خدمات، يُعتبَر مخالِفًا للقانون، وقد يتعرّض إلى عقوبة السَّجن؛
- احتواء لجنة المتابعة العليا واللجنة القطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة، عن طريق حلّ عدد من السلطات المحلّيّة العربيّة وتعيين لجان معيّنة بدلًا منها، وتراجع كبير في الميزانيّات المخصّصة للسلطات المحلّيّة العربيّة؛
- فرض قيود وتصعيبات على أعمال مؤسّسات المجتمع المدنيّ وترويضها، بالإضافة إلى احتواء الجيل الشابّ -ولا سيّما طلّاب الجامعات.

وعلى الرغم من كون مواجهات أكتوبر هي الحدث الأبرز الذي تسبّب في تصميم علاقات السكّان العرب ودولة إسرائيل، منذ العام 2000 حتّى أيّامنا هذه، كانت هناك أحداث أخرى أثّرت تأثيرًا مباشرًا على تلك العلاقات وعلى تعامل الدولة مع المواطنين العرب عامّة، وكذلك على تكثيف الملاحَقات السياسيّة والأمنيّة لقيادات فلسطينيّة، ولعلّ أبرزها إصدار وثائق رؤى مستقبليّة بشأن علاقة الفلسطينيّين في الداخل بإسرائيل (2006- 2007)، والحرب الإسرائيليّة على لبنان (2006). وهو ما يستلزم وقفة أخرى.

خـاتـمـة

لا رغبـة حقيقيّـة لـدى إسرائيـل في إنهـاء حالـة العـداء بينهـا وبـين السـكّان الفلسـطينيّين، وذلـك أنّهـا تعـرف أنّ إنهـاء هـذا العـداء يتطلّـب منهـا التخـلّي عـن صيغـة نظـام الدولـة الحـاليّ وإقامـة نظـام عـادل وديمقراطـيّ مكانـه. مـن هنـا تعمـل إسرائيـل في مسـارين ثابتـين ومتوازيين لكبـح المطالـب القوميّـة والسياسـيّة للسـكان الفلسـطينيّين: المسـار الأمنـيّ (العصـا)، ومسـار المكافـآت الاقتصاديّـة (الجـزرة). إنّ وتـيرة اسـتعمال هذيـن المسـارين/ الأداتـين تتعلّـق بتـصرّف الفلسـطينيّين السـياسيّ في إسرائيـل، وبالأوضـاع السياسـيّة والأمنيّـة العامّـة.

وتجـري ترجمـة المسـار الأمنـيّ بالملاحقـة السياسـيّة والأمنيّـة الفرديّـة للقيـادات الفلسـطينيّة وبالملاحقـة الجماعيّـة، ولا سـيّما في أوقـات التوتّـرات الأمنيّـة. هـذا مـا حـدث إبّـان فـترة الحـرب الأخـيرة عـلى غـزّة (عمليّـة «الجـرف الصامـد» –عـام 2014) حـين قامـت الشرطـة بقمـع التظاهـرات السـلميّة المناهِضـة للحـرب التـي قـام بهـا الفلسـطينيّون في إسرائيـل، واعتقـال عـشرات الشـباب العـرب، ومـا قامـت بـه خـلال الهبّـة الحاليّـة وصـولًا إلى قـرار إعـلان الحركـة الإسـلاميّة-الجناح الشـماليّ غـير قانونيّـة. ويتمثّـل الهـدف الأسـاسيّ مـن وراء هـذا التعامـل في منـع قيـام وحـدة نضاليّـة بـين الفلسـطينيّين داخـل الخـطّ الأخـضر والفلسـطينيّين في الضفّـة الغربيّـة، قـد تكـون بدايـة لالتحـام النضـال السـياسيّ لـكلّ فئات الشـعب الفلسـطينيّ في فلسـطين التاريخيّـة. وبالتـوازي، تلجـأ إسرائيـل إلى سياسـات الاحتواء بواسـطة مسـار السياسـات الاقتصاديّة الاجتماعيّـة، وخاصّـة مـع رؤسـاء السـلطات المحلّيّـة العربيّـة وعـدد مـن رجـال الأعمـال العـرب، بغيـة إيجـاد نمـاذج نجـاح عـلى المسـتوى البلـديّ وعـلى مسـتوى رجـال الأعمـال، ويكـون هـذا الأمـر مشروطًـا دائمًـا بالموقـف السـياسيّ (عـلى سـبيل المثـال إقامـة الحكومـة السـلطة لتطويـر الاقتصـاد العربـيّ والـدرزيّ والشركـسيّ).

إنّ هـذه الإسـتراتيجيّة واضحـة مـن تقريـر لـين، ومـن تقريـر «لجنـة أور»، ومـن ثَـمّ مـن تقريـر «لجنـة لبيـد»، وكذلـك مـن تصريحـات الجهـات الأمنيّـة والقيـادات الإسرائيليّـة. وفي المعتـاد، تحـاول إسرائيـل التعامـل مـع الأزمـات الحـادّة في علاقاتهـا مـع السـكّان الفلسـطينيّين عـن طريـق تحويـل المطالـب السياسـيّة والقوميّـة التـي يطرحهـا السـكّان الفلسـطينيّون إلى مطالـب مدنيّـة تترجَـم بالجوانـب الماليّـة وتطـرح مشـاريع اقتصاديّـة للتعامـل مـع الأزمـة الاقتصاديّـة والاجتماعيّـة للفلسـطينيّين في إسرائيـل. هـذا مـا حصـل حـين طَرحـت الحكومـة الإسرائيليّـة في العـام 2001 خطّـة الأربعـة مليـارات شـيكل لإلغـاء نتائـج هبّـة أكتوبـر 2000. وللأسـف قبلـت لجنـة المتابعـة آنـذاك هـذه المعادلـة.

ولكي لا يجري إجهاض نتائج الهبّة الحاليّة، ومن أجل التصدّي لسياسات الترهيب الجماعيّ والفرديّ، والملاحَقات السياسيّة بأدوات أمنيّة، يجب على القيادات الفلسطينيّة التعامل مع السياسات الحكوميّة الكلّيّة المنتهَجة تجاه الفلسطينيّين في الداخل، وعدم الفصل بين الاقتصاديّ والسياسيّ، وبين المعيشيّ والقوميّ، ورفض أيّ محاولات إسرائيليّة لعرض برامج اقتصاديّة- ماليّة فقط لإخماد ألْسنة لهب التحوُّلات في الوعي والمَطالب السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، كي لا نختزل القضيّة القوميّة في مطالب اقتصاديّة، وكي لا تُحوَّل القضيّة السياسيّة ومسألة الفلسطينيّين في إسرائيل إلى مطالب مدنيّة فقط.